جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير – ل.م.د.2

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية لمقياس المالية العامة

(السنة الدراسية2023-2024)

جواب السؤال الأول:ماذا تعني المفاهيم التالية (6 نقاط)

1- **الحساب الختامي** هو كشف بيان لنفقات الدولة وإيراداتها الفعلية خلال فترة زمنية سابقة؛

2- **الجبر المعنوي** هو حالة يكون فيها الشخص ملزما بدفع الرسم المقابل للخدمة التي طلبها بنفسه فقط، فإنْ لم يطلبها فليس عليه شيء، ومثال ذلك رسم الدخول إلى المتحف أو الموقع الأثري.

3- **قاعدة العمومية؛** هي قاعدة من قواعد الميزانية، وتعنيضرورة إدراج كافة تقديرات الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة دون إجراء أي مقاصة بينهما؛

4- **الميزانية الملحقة؛** هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة، تتضمن ايرادات ونفقات الهيئات العمومية التي لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة؛

5- **الاحتكار المالي؛**هو حالة تحتكرفيهاالدولةممارسة نشاط اقتصادي معين، ويكون باستطاعتهاتحديد الثمن العام للسلع والخدمات بكل حرية، وكل ذلكبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات.

6- **إعانات إعادة التوازن؛** هي إعانات مالية تقدم لبعض المؤسسات الاقتصادية الهامة من أجل المحافظة عليها عندظهور نتيجة النشاط المالي لهذه المؤسسات سلبية. ومثال ذلك إعانات الدولة لشركة الطيران الوطنية.

جواب السؤال الثاني:بماذا تذكرك المفاهيم والعبارات التالية (4 نقاط):

(تذكرك بفكرة، بموضوع، بمفهوم مالي أو اقتصادي، بظاهرة، بنظرية، بمفكر اقتصادي.. إلخ)

1- **الزيادة الظاهرية؛** يذكر المفهوم بظاهرة تزايد النفقات العامة.

2- **الوظائف السيادية،** تُذكِّر العبارة بفكرة الدولة الحارسة.

3- **لا يخضع تقديره أو تقديرها لمدى استفادة الفرد منه أو منها؛**تُذكِّر العبارة بموضوع الضريبة.

4- **يتم فيها تسجيل دخول أموال لا تصنف كإيرادات عامة، وخروج أموال لا تصنف كنفقات عامة.** تُذكِّر العبارة بالحسابات الخاصة للخزينة.

الجواب النموذجي للسؤالالثالث:أذكر وأشرح(4 نقاط)

النظرية الأولى هي نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي؛ وتبرّر هذه النظرية حق الدولة في فرض الضريبة بتلك المنفعة التي تعود على الأفراد؛ حيث واستنادا إلىعقد ضمني بين الدولة ودافع الضريبة، يدفع هذا الأخير المبلغ المستحق عليه، وفي المقابل تقدم له الدولة خدمات ينتفع منها؛

والنظرية الثانية هي نظرية التضامن الاجتماعي؛ وتبرّر هذه النظرية حق الدولة في فرض الضريبة بفكرة وصول معظم المجتمعات الإنسانيةفي العصر الحديث **تحت تأثير التطور الاجتماعي والاقتصادي ونمو الوعي السياسي** إلى قناعة مفادُها ضرورة نشوءكيان مستقليمثل كل أفراد المجتمع– الدولة -وتُسند إليه إدارة الشؤون العامة للمجتمع.وبناء على ذلك ينشأتضامن اجتماعي بين هؤلاء الأفراد، يفرض بموجبه على كل واحد منهم المساهمة حسب مقدرته المالية في تمويل نشاط هذا الكيان، بدفع مبلغ نقدي محدد.

الجواب النموذجي للسؤال الرابع:حلّل وناقش(6 نقاط)

عكس**القرض الداخلي الذي هو مجرد تحويل لقوة شرائية من الجمهور الى الدولة، فلا هو يزيد في الثروة الوطنية ولا هو ينقص منها**؛ فإن القرض الخارجي -**والذييعتبر تحويلاللثروة من الخارجنحو الداخل-يزيد في حجم الثروة المتاحةللدولة عند الحصول عليه، وينقص من هذه الثروة عند ردِّه**؛وبناء على ذلك، كما **يمكن القرضفي البداية أن يُخفِف الضغط على دافعي الضريبة** ويعفي الدولة من عبء كبير من خلال ما يوفره للميزانية العامة من موارد ضرورية، خاصة إذا كان الاقتراضبشروط ميسّرة؛ فإنه **قد يتسبب لها أيضا عند حلول آجال تسديد القرض والفوائد في مشاكل ماليةكبيرة** إذا لم تحسن استغلال مبلغ القرض، كأن تستغله في إنجاز مشاريع تفاخرية بدلا من مشاريع بنية تحتية حقيقية ومفيدة للاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى، **يؤثر القرض الخارجي على ميزان المدفوعات**: إيجابا في البداية،**حيث يُقلِّص المبلغ المقترض من عجز الميزان**، ما **يُحسِّن سعر صرف العملة الوطنية ويرفع قيمتها**(قوتها الشرائية)؛ **لكن عند رد المبلغ المقترض قد يتسبب ذلك في تدهور وضع الميزان**، وبالنتيجة، **تراجع سعر صرف العملة الوطنية وانخفاض قيمتها**؛وهذا الأمر يجب الاحتساب له من الأول بحسن التفاوض على شروط القرض،ثم استغلال هذا الأخير بعد ذلك الاستغلال الأمثل.

خطورة أخرى قد تترتب على القرض الخارجي وهي **الخطورة السياسية**؛ حيث كثيرا ما يتحول في يد بعض الدول الكبرى إلى أداة للابتزاز السياسي للدولة المدينة من أجل تحصيل مكاسب اقتصادية محددة أو لدفع هذه الأخيرة إلىتبني مواقف سياسية معينة تخدم مصالحها.